١٩٦٧ و١٩٦٩ : الرز من ٧٠ ــ ٨٠ فلسا للكيلو الى ١٠٠ ــ ١٣٥ والسكر من ٤٠ الى ٦٥ والشاي من ٨٠ ــ ٨٥ الى ٩٠ ــ ١٠٠ والحبوب من ٩٥ الى ١١٠ والخبز من ٩٥ الى ١١٠ والصابون من ٢٣٠ الى ٢٦٠ والقهوة من ٥٥ للمئة غرام الى ٨٠ .
لا شك ان العبء الذي يمثله ارتفاع الاسعار هذا يمكن اعتباره مضاعفا (وخاصة ان هذه المواد هي من المواد الرئيسية التي لا يمكن الاستغناء عنها) اذا اخذنا بعين الاعتبار الانخفاض في المداخيل . يكون الارتفاع في مستوى الاسعار مؤشرا الى تحسن في مستوى المعيشة العام ، فقط عندما يرافقه او يسبقه ارتفاع في المداخيل . ولكن ارتفاع الاسعار في المناطق المحتلة ، الذي تحقق بسبب عدة عوامل منها ارتفاع اسعار الجملة ومنها الرسوم الجمركية المرتفعة ، انما يمثل ضغطا اقتصاديا جديدا واستنزافا موجها الى صمود الناس ومعنوياتهم .

ي) **اغلاق الحسابات ومصادرتها في البنوك العربية** (١٢): ان الاستمرار في اغلاق البنك العربي والبنك العثماني والبنك البريطاني للشرق الاوسط وفروعها في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل يسبب قلقا واضطرابا للالاف من سكان القدس الغربية والضفة الغربية كلها ، اذ ان هؤلاء ما زالوا يملكون الملايين من الدنانير في الاردن ولا يستطيعون الاستفادة من خدمات البنوك التي وضعوا ودائعهم فيها .
قامت بعد الاحتلال مباشرة مجموعة خاصة من قبل السلطة العسكرية بتدقيق حسابات ٣١ فرع بنك في الضفة الغربية فوجدت ان ميزان الموجودات العام يبلغ حوالي ١٥ مليون دينار . اما موجودات البنوك النقدية فبلغت ٦٢٠،٠٠٠ دينار (كان النقد الفعلي الموجود في الخزائن حوالي ٤٨٠،٠٠٠ دينار بسبب السحوبات في اللحظة الاخيرة) . بلغت قيمة الودائع ١٣ مليون دينار وحسابات الفروع الاخرى (للبنوك نفسها) حوالي مليوني دينار . بلغت قيمة الودائع في فروع البنكين الانكليزيين عشية الاحتلال ما مجموعه ٤،٥ مليون دينار ، وهي تمثل حوالي ثلث الودائع العامة في بنوك الضفة الغربية ، اي حوالي ٢٥ ٪ من وسائل الدفع المتداولة الان في الضفة الغربية باستثناء القدس . جملة القروض غير المدفوعة تبلغ ١،٧ مليون دينار . على ضوء هذه الصورة قامت السلطة العسكرية باغلاق البنوك ريثما يتخذ قرار بشأنها . ومع هذه القضية برزت مشكلة ٣٠٠ موظف اصبحوا بلا عمل نتيجة لاغلاق البنوك وفروعها . ان هذه المشكلة ما زالت قائمة حتى الان ولا يخفى على احد اثرها ودلالتها . وربما يفيدنا ان نحدد عناصر الموقف الاسرائيلي من قضية البنوك ، لمعرفة الزاوية التي تنظر من خلالها سلطات الاحتلال الى هذه القضية : ١) ان اقتصاد الضفة الغربية هو اقتصاد بدائي ، لذلك فانه ليس بحاجة الى شبكة بنوك ولا الى معاملات بنكية (تصريحات حاكم البنك المركزي في اسرائيل ومقالات الصحف الاسرائيلية مثل الايكونومست الاسرائيلية حزيران ١٩٦٨ ، ص ٢٣٧) . ٢) رغم ذلك فان السلطات الاسرائيلية ترغب في اعادة فتح البنوك لان ذلك « يؤدي الى اعادة الحياة الى طبيعتها في المناطق المحتلة وفي الوقت نفسه يشد اواصر الروابط الفعلية بين المناطق التي تشرف عليها اسرائيل والبلدان العربية » (المرجع نفسه ، ص ٢٣٦) . ٣) تشترط السلطات الاسرائيلية ان يستمر اشراف بنك اسرائيل على معاملات هذه البنوك ، حتى لا تظل مرتبطة بالبنوك الام في عمان ، وان تخضع هذه البنوك لقوانين البنوك الاجنبية في اسرائيل .
اما ما يمثله استمرار اغلاق البنوك بالنسبة لشعبنا في الاراضي المحتلة فيمكن تلخيصه بما يلي : ١) استمرار القيد على حركة الاقتصاد ، والضيق الذي يسببه ذلك على المودعين والتجار وغيرهم . ٢) استمرار الحيف اللاحق بالموظفين (ذكرنا انهم حوالي ٣٠٠ موظف) ، من حيث بقائهم خارج وظائفهم الاصلية ، واضطرارهم للبحث عن عمل جديد في وضع اقتصادي صعب . ٣) تعميق سيطرة السلطات الاسرائيلية على اقتصاد الضفة الغربية ، وبالتالي على كافة جوانب الحياة فيها . (هناك الان ١٣ فرعا لبنوك